الهيولى والصورة معلولان لعلة ثالثة منفصلة وصدورهما عن العلة المنفصلة لا يجوز
ان يكون بحيث يستغني كل واحدة منهما عن الاخرى اما اولا فلانه يفضي الى امتناع
تألف الجسم منهما ضرورة امتناع تألف الماهية الحقيقية عن اجزاء لا ارتباط بينها اصلاً
واما ثانيا فلما بينا ان الهيولى مفتقرة في ان تقوم بالفعل الى مقارنة الصورة وان
الصورة يلزمها الشكل المفتقر الى الهيولى فافتقار الهيولى الى الصورة في البقاء لان
الصورة الفاسدة ان لم يعقبها بدل من صورة اخرى انعدمت الهيولى لانها لا
توجد بالفعل بدون الصورة فالعلة المنفصلة المعقبة للبدل مبقية للهيولى بذلك
البدل وافتقار الصورة الى الهيولى في التشكل وذلك ظاهر واعترض على هذا بان
افتقار الصورة في تشكلها الى الهيولى يوجب تقدم الهيولى على الصورة وهو مناف
لما تقرر عندهم من ان الصورة شريكة لعلة الهيولى وعليه منع ظاهر وهو ان اللازم
ههنا ليس تقدم الهيولى على ذات الصورة بل على تشكلها وهو لا ينافي القاعدة
المقررة عندهم واما الجواب الذي ذكره المعترض فحاصله ان شريك العلة هي الصورة
المطلقة والمفتقرة الى الهيولى في التشكل هي الصورة المتشخصة المتأخرة عن الشكل
وهو قريب مما ذكرنا واما الاعتراض بمنع كون الافتقار بينهما على الوجه المذكور
دون عكسه فغير موجه بعد قيام الدليل عليه واما الجواب عنه بان القول بافتقار
الصورة في بقائها الى الهيولى يؤدي الى القول بعرضية الصورة وبان القول بافتقار

الهيولى الى الصورة في الشكل يؤدي الى الدور لثبوت افتقار الصورة الى الهيولى
في التشكل فالكل ظاهر سوى لزوم الدور فانه مدفوع لا بما ذكره هذا القائل فان
كون الشيء علة قابلة لعرض قائم بشيء آخر غير معقول بل بان اللازم مما ذكره
هو افتقار تشكل كل منهما الى ذات الاخرى وظاهر انه ليس بدور قال في المكان اه
اقول لما فرغ من تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم اراد ان يشرع
فيما هو المقصود من هذا الفن اعني البحث عن الامور العامة للاجسام الطبيعية
فبدأ بما هو الاشهر منها وهو المكان فحقق اولا ماهيته في هذا الفصل ويثبت انيته
بعد ذلك في الفصل التالي لهذا الفصل ونحن نريد ان نبين اولا كيفية وقوع النزاع
بين العقلاء في تحقيق ماهية المكان فنقول اتفق العقلاء على ان للجسم شيئا
من شأنه ان ينسب اليه الجسم بكلمة في وان يكون ظرفا للجسم وان يقع منفصلا في
جوابا للسؤال عن الجسم باين هو كما يقال اين الماء فيجاب عنه بانه في داخل الكوز
واما صحة انتقال الجسم عنه الى غيره فلعدم اختصاصها بالمكان واشتراكها بينه وبين
ما يقع فيه الحركة من المقولات جدير بان تسقط ههنا عن درجة الاعتبار
اسقاطا يندفع به الاعتراض الوارد عليها مع التعسف الملتزم في جوابه فالنسبة
المذكورة لذلك الشيء خاصة لازمة شاملة لافراده تعين بها عندهم وصح بذلك ان

Copyright © King Saud University